العرب
الجمعة 2021/10/08
السنة 44 العدد 12203

حديث دخاني عن السلام اليمني!

صالح البيضاني
صحافي يمني

على وقع القصف الصاروخي الحوثي الذي طال أحياء سكنية في مدينة مأرب وتسبب في قتل وجرح العشرات من المدنيين من بينهم أطفال، تصاعدت مجددا الجهود الأميركية والأممية لحلحلة ملف السلام في اليمن، في ظل دخان كثيف من التعقيدات التي لا يبدو أنها تشير أبدا إلى سلام ممكن أو متاح إلا على أنقاض الأطراف المتحاربة وبقاء طرف واحد أو اثنين على أكثر تقدير لتقاسم كعكة اليمن المحترقة.

وتكمن أبرز عقبات التوصل لحل سياسي في الأزمة اليمنية في رغبة الجماعة الحوثية المدعومة من إيران لتحقيق انتصار حاسم وقاهر على خصومها، مستفيدة من ارتباك وضعف المواقف الدولية التي مازالت تستجدي أي تنازل حتى شكلي يمكن أن تتقدم به الميليشيات الحوثية المزهوة بانتصاراتها الخاطفة في عدد من جبهات مأرب.

> من يتفحص اليوم خارطة الصراع العسكري والسياسي للملف اليمني يدرك أن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والتحالف العربي قد قدما أقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات للتوصل إلى حل إن تم سيكون شكليا ومؤقتا

وينطلق الحوثيون في تصعيدهم العسكري من جهة وتجاهلهم كل التحركات الدولية من جهة أخرى على عاملين أحدهما داخلي يتمثل في رغبتهم جني حصاد سبع سنوات من أخطاء وصراع المتخندقين في الجبهة المناوئة لهم، فيما يأتي العامل الآخر نتيجة رغبة غربية – أميركية ملحة لعقد صفقة مع إيران حول الملف النووي تشمل كما يبدو تقديم تنازلات لصالح مشروع طهران في المنطقة وفي مقدمة ذلك الملف اليمني.

وانطلاقا من هذه المعطيات يواصل الحوثيون تصعيدهم العسكري باتجاه مأرب غير عابئين بالإدانات الدولية، وعيونهم على أحد أهم أهدافهم العسكرية منذ بداية الحرب والتي أعاقت تقدمهم نحو إكمال مخطط إسقاط اليمن وتهديد المنطقة برمتها، بصفتهم وكيلا رخيصا وغير مكلف للنظام الإيراني الذي بات اليوم يستخدم الورقة اليمنية كإحدى أهم أوراق ابتزازه للمجتمعين الإقليمي والدولي.

ومع تزايد شعور العالم بأن قدرته على انتزاع أي تنازلات من الحوثيين ضرب من العبث، في ظل المعطيات اليمنية والإقليمية والدولية التي تخدم أجندة محور إيران، تواصل الدبلوماسية الأميركية من خلال زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان للمنطقة بالتزامن مع جولة قام بها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ وشملت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، وهي تحركات يبدو مما تسرب عن تفاصيلها أنها استمرار لنهج الضغط على كل القوى التي تواجه المشروع الحوثي لتقديم المزيد من التنازلات، كتعويض عن الفشل المزمن في إجبار الحوثيين على تقديم أي تنازلات في المقابل، في صورة فاقعة لحالة البراغماتية التي يتعامل بها العالم مع الحروب والأزمات المتصاعدة كما حدث في أفغانستان ويحدث في اليمن.

ومن يتفحص اليوم خارطة الصراع العسكري والسياسي للملف اليمني يدرك جيدا أن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والتحالف العربي بقيادة السعودية قد قدما أقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات للتوصل إلى حل على الأرجح إن تم سيكون شكليا ومؤقتا ولن يدوم طويلا على غرار اتفاقات سابقة أفرغها الحوثيون من محتواها وطوعوها لخدمة مشروعهم الأيديولوجي المرتبط بمنظومة المصالح الإيرانية العابرة للحدود، وهو ما يعني أن تقديم المزيد من التنازلات كما ترغب واشنطن والأمم المتحدة يعني الإقرار عمليا بتسليم اليمن لإيران وتمكين طهران من خاصرة النفط العربية.

ومع الانسداد في أفق السلام الحقيقي في اليمن وغض المجتمع الدولي نظره عن الهجوم الذي يستهدف مدينة مأرب آخر معاقل الحكومة الشرعية في شمال اليمن وهو الأمر الذي يبدو منسجما مع اعتقادات استطاع الحوثيون ترسيخها في أذهان عدد من المسؤولين الدوليين ومفادها أن سيطرة الحوثي على مأرب ستكون نهاية المطاف لمشروعهم العسكري قبل الانخراط في جولات الحوار السياسي لوضع نهاية للحرب في اليمن، يبدو أن الرهان القادم سيكون السعي لإبرام اتفاق دولي وإقليمي حول عدد من القضايا المشتعلة في المنطقة يكون الملف اليمني أحد بنودها، بما يكفل نقل الصراع اليمني من طوره الإقليمي والدولي وتحويله إلى ملف صراع واقتتال داخلي على غرار ما حدث في الصومال على سبيل المثال.

هل يعصف العبث السياسي بانتخابات ليبيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

أسخف تمارين العبث السياسي أن تجد نفسك أمام مشهد كل طرف فيه يحاول أن يتذاكى على الطرف الثاني، ليقنعه بأنه قادر على قلب الطاولة عليه، وأن يتم ذلك بين عدد ضئيل من الشخصيات التي لا يهمها أن تكون قد اختطفت إرادة شعب أو أساءت إلى مصالح دولة، ولكنها تفكّر بالأساس في مصالحها الخاصة والفئوية، وتستفيد من غطاء دولي وفّرته آليات قريبة من لعبة شد الحبال يديرها أشخاص يبدون على وشك فقد عقولهم من وطأة ما يصادفهم يوميا من مستجدات صادمة وغير منتظرة.

عندما خرج وفدا مجلس النواب ومجلس الدولة الليبيين إلى وسائل الإعلام قبل أيام في العاصمة المغربية الرباط ليؤكدا أن البلاد تتجه إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر، وأن على الشعب أن يستعد لهذا العرس الديمقراطي، رحب العالم بذلك، وقال أكثر المراقبين تشاؤما: يبدو أننا أخطأنا تقدير الأمور، وأن علينا أن نتفاءل خيرا، كنّا نعتقد أن أعضاء الوفد سيتصارعون في ردهات الفندق الضخم الذي اجتمعوا فيه لا أن يخرجوا علينا والبسمات تعلو وجوههم وأخبار التوافق تخرج من أفواههم لتعصف بجميع الأحكام المسبقة.

الحقيقة، أن التوافق لم يحصل في الرباط لأن الوفدين لم يتطرقا أصلا للقضايا الخلافية، والسبب أن السفير الأميركي المبعوث الخاص لبلاده في ليبيا ريتشارد نورلاند كان حاضرا هناك، وعندما تحضر الولايات المتحدة، يتظاهر كل طرف بأنه لا يقبل أن يلوي العصا في يدها.

بعد يومين، كان المئات من ميليشيات "بركان الغضب" الموالية لحكومة عبدالحميد الدبيبة، قد خرجت في مظاهرة بمطار طرابلس الدولي الذي تم تخريبه وحرقه وإخراجه عن الخدمة في العام 2014، ثم أصدرت بيانا أعلنت فيه أنها لن تسمح أبدا بانتخابات رئاسية يترشح لها قائد الجيش (المتخلي مؤقتا عن منصبه) خليفة حفتر أو سيف الإسلام القذافي، وهددت بأن في حال حصول ذلك ستغلق صناديق الاقتراع، وهي قادرة طبعا، فغرب البلاد لا يزال إلى اليوم تحت رحمة الميليشيات.

لم يأت أصحاب البيان بشيء من عندهم، فالإخوان وحلفاؤهم وأمراء الحرب ممن يعتبرون أنفسهم مؤتمنين على ثورة فبراير، وبعض الزعامات الجهوية في مصراتة، ولوبيات الفساد، ومن يدورون في فلك الحكومة والمجلس الرئاسي لديهم نفس القناعات، وهناك من يشترطون تنظيم الانتخابات على مقاس مصالحهم وتحالفاتهم الداخلية والخارجية، ويرون أن انتخابات يترشح لها حفتر وسيف الإسلام لا يمكن أن تمرّ، حتى أن مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، قال في حديثه عن نتائج زيارته إلى طرابلس قبل أيام، إن المجلس الرئاسي والحكومة مترددان في ما يتعلق بانتخابات ديسمبر، والرئيس محمد المنفي أشار إلى مبادرة سيطرحها في مؤتمر استقرار ليبيا في الحادي والعشرين من أكتوبر الجاري تقضي بأن يتنازل بعض الأفراد المثيرين للجدل عن حقهم في الترشح، وقال مجلس الدولة إنه لن يقبل تنظيم الرئاسيات وفق قانون انتخاب الرئيس الصادر في التاسع من سبتمبر الماضي عن مجلس النواب، وبدأت تحركات لإعادة تنشيط الدائرة الدستورية لنقض أحكام القانون، في حين كانت هناك مؤشرات من أطراف أخرى على أن يتم الضغط بقوة من أجل التوصل قبل نهاية أكتوبر إلى قرار بتأجيل الانتخابات الرئاسية والاكتفاء بالانتخابات البرلمانية.

في اليوم الموالي لمسيرة "بركان الغضب"، عقد مجلس النواب جلسته التي أقرّ فيها قانون الانتخابات البرلمانية، وكان من بين بنوده تأجيل تلك الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية بثلاثين يوما، على أن تتزامن مع الدور الثاني للرئاسيات في حال الاضطرار إلى تنظيمها إذا لم يفز أحد المترشحين بالأغلبية المطلقة في الدور الأول، وهذا يعني ببساطة أن تأجيل الانتخابات الرئاسية أو عدم توفير المناخ الملائم لتنظيمها سيقابل بالحيلولة دون تنظيم الانتخابات التشريعية، وبقاء الوضع على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى، وبالتالي فإن على من ينوون عرقلة انتخاب الرئيس في الغرب أن يتقبلوا عرقلة انتخاب البرلمان من الشرق.

وزاد مجلس النواب الطين بلّة، بأن أقرّ اعتماد القائمات الفردية بما يقطع الطريق أمام القائمات الحزبية، وهو ما أدى إلى جدل واسع ولاسيما بين قادة الأحزاب وعلى رأسها حزب العدالة والبناء الإخواني، حيث اعتبره البعض قصما لظهر العمل الحزبي الوليد في البلاد التي لم تحظر نشاط الأحزاب فقط في عهد القذافي، وإنما منذ العام 1952.

ولا تتوقف التجاذبات عند هذا الحد، فرئيس الحكومة الذي يعمل من أجل تكريس شعبيته وكأنه سيترشح للرئاسيات أو أنه سيبقى في الحكم إلى ما لا نهاية، كان قد فتح خزائن الدولة لتزويج الشباب بمنح كل شاب مقبل على إتمام مراسم الزفاف مبلغ أربعين ألف دينار (حوالي 8800 دولار أميركي)، وعندما قرر مجلس النواب حجب الثقة عن الحكومة، قبل إنه لا يريد السعادة والهناء والبهجة والرخاء للشباب، وخرج أبناء الفئات الفقيرة والمحرومة ليعلنوا مساندتهم للدبيبة ولرفع لافتات التنديد بعقيلة صالح ومجلسه، وبالطبع لم يسكت البرلمان عن ذلك، وإنما رفع السقف عاليا، وأقرّ بأغلبية الأصوات قانونا يفرض على الحكومة صرف مبلغ خمسين ألف دينار (حوالي 11 ألف دولار) لكل أسرة ليبية، فإذا اعتبرنا أن هناك مليونا و500 ألف أسرة، فعلى الحكومة أن تصرف حوالي 16 مليار دولار أميركي، وما على الدبيبة إلا أن يستجيب حتى لا يقال إنه ضد سعادة الجماهير المحرومة من ثروة بلادها الطائلة، وما على محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير إلا أن ينفذ الأمر، ولاسيما أنه بات جزءا من المشهد السياسي العام الدائر في فلك رئيس الحكومة والإخوان.

> إنه العبث في أعتى تجلياته ليس فقط عندما يرغب هذا الطرف أو ذاك في إقصاء الطرف المقابل ولكن عندما يحسب أنه الأقدر على الإمساك بخيوط اللعبة حتى وإن أدى ذلك إلى خنق شعب بأكمله

وبينما يضحك عقيلة صالح في مجلسه بالقبة، سعيدا بتوريط الحكومة وعبثه بمجلس الدولة والإخوان، يدعو رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عماد السايح إلى اجتماع عاجل، أكد خلاله على ضرورة صياغة إطار قانوني ودستوري للعملية الانتخابية المقبلة، يتوافق عليه الجميع، حتى يساهم في إقامة انتخابات حرة، وتقبل بنتائجها كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وهو ما يعني أن المنفي غير راض على القانونين الصادرين عن مجلس النواب بخصوص الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويبحث عن أفضل وسيلة للإطاحة بهما وتعويضهما بقاعدة جديدة.

والسيد المنفي الذي يحيط نفسه بعدد من الموهوبين في فن الإشارة والاستشارة، والمقربين من الإخوان وممن كانت لهم دورات تدريبية في تركيا، كان قد وعد بمبادرة يطرحها قريبا، وقد تتضمن انقلابا تاما على البرلمان قد تصل إلى حله، وإيجاد الإطار القانوني والدستوري للانتخابات من خلال مرسوم رئاسي يلغي ما سبق إقراره، وفي هذه الحالة على المجتمع الدولي أن يبدأ العمل بجدية من أجل تحديد موعد جديد للانتخابات قد يكون في ديسمبر 2021.

إنه العبث السياسي في أعتى تجلياته ليس فقط عندما يرغب هذا الطرف أو ذاك في إقصاء الطرف المقابل، ولكن عندما يحسب أنه الأذكى والأقدر على خيوط اللعبة حتى وإن أدى ذلك إلى خنق شعب بكامله ومنعه من تنفس هواء الأمل والتفاؤل بعد عشر سنوات من الدمار والخراب.